بيان **صحفي**

مستجدات الربع الأول: سداد الديون والادخار للمستقبل

31 آب/أغسطس 2022 استفسارات الإعلام

سيشهد النشاط الاقتصادي القوي هذا العام قيام ألبرتا باستثمارات تاريخية في المدخرات وخفض الديون.

أدت توقعات الإيرادات المرتفعة لإيرادات حصص البيتومين وإيرادات الموارد الأخرى وضرائب دخل الشركات إلى زيادة الفائض المتوقع للمقاطعة إلى 13,2 مليار دولار في 2022-23.

يُمَكن فائض هذا العام الحكومة من سداد أكبر دفعة ديون في عام واحد في تاريخ ألبرتا، وسداد 13,4 مليار دولار من الديون المستحقة في هذه السنة المالية. كما ستخصص الحكومة 5,2 مليار دولار للديون المستحقة في 2023-24.

ستقوم الحكومة بأكبر استثمار على الإطلاق في عام واحد في صندوق التراث، مع الاحتفاظ بصافي دخل الاستثمار المتبقي للصندوق في 2021-22 البالغ 1,2 مليار دولار وتخصيص 1,7 مليار دولار، بإجمالي استثمار قدره 2,9 مليار دولار. هذا يزيد عن 705 مليون دولار التي جرى الاحتفاظ بها لمكافحة التضخم العام الماضي.

ربط ضرائب الدخل الشخصي بمؤشرات

تفي المقاطعة بالتزامٍ تعهدت به في عام 2019 بربط ضرائب الدخل الشخصي بالتضخم، بأثر رجعي حتى عام 2022 الضريبي. يرتفع مبلغ الضريبة الشخصية الأساسي إلى 19814 دولارًا وسيرتفع مرة أخرى في عام 2023.

سيُعفى ما بين 80000 إلى 95000 شخص إضافي من سكان ألبرتا من ضريبة الدخل الشخصي الإقليمية بحلول عام 2023، بحيث يُضاف ذلك إلى ما يقرب من 1,3 مليون من مقدمي الضرائب الذين لا يدفعون ضريبة الدخل الشخصي الإقليمية أصلاً.

سيبدأ العديد من سكان ألبرتا بالشعور بفائدة هذا الربط من خلال خفض الاقتطاعات الضريبية في أيصالات دفع الرواتب الأولى لعام 2023. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لاستئناف الربط لعام 2022، سيستعيد سكان ألبرتا مبالغ أكبر أو يدينون بضرائب أقل عند تقديم إقراراتهم الضريبية لعام 2022 في ربيع عام 2023. في المجموع، سيوفر استئناف الربط لعام 2022 والسنوات اللاحقة لألبرتا ما يُقدر بنحو 304 ملايين دولار في 2022-23، و680 مليون دولار في 2023-24 و980 مليون دولار في 2024-25.

التصنيف: عام

ستساهم ربط ضرائب الدخل الشخصي بالتضخم في الميزة الضريبية القوية لألبرتا بشكل أكبر: يدفع حاليًا سكان ألبرتا أقل في الضرائب الإجمالية، مع عدم وجود ضريبة مبيعات إقليمية ولا ضريبة على الرواتب ولا أقساط صحية.

سبق وأن أدخلت حكومة ألبرتا بعضًا من أكثر الإجراءات سخاء للاحتفاظ بالمزيد من الأموال في جيوب سكان ألبرتا، والتزمت بمبلغ 2,4 مليار دولار كمعونة بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم وتكلفة المعيشة، بما في ذلك:

- توفير 300 دولار كمبلغ إعانة لـ 1,9 مليون من أصحاب المنازل ومشغلي الأعمال والمزارعين على مدى ستة أشهر من خلال برنامج خصم الكهرباء.
- إلغاء ضريبة الوقود الإقليمية البالغة 13 سنتاً للّتر حتى نهاية أيلول/سبتمبر على الأقل.
- مساعدة السلطات المدرسية على تغطية تكاليف الوقود المرتفعة للحافلات في إطار برنامج الطوارئ لأسعار الوقود.
- توفير خصومات الغاز الطبيعي من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى آذار/مارس 2023 لحماية المستهلكين من ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي.
- الحفاظ على استحقاقات كبار السن في ألبرتا لمن تزيد أعمارهم عن 75 عامًا، وإعفائهم من الزيادة الفدرالية على دفعات أمن الشيخوخة.

مؤشرات النمو الاقتصادي الأخرى

لقد انتعش النشاط في سوق العمل في ألبرتا. أضافت المقاطعة 68200 وظيفة منذ بداية العام وتجاوزت معظم الصناعات مستويات التوظيف منذ أوائل عام 2020، قبل أن تبدأ الجائحة بالانتشار في المقاطعة. انخفض معدل البطالة في ألبرتا إلى 4,8 في المائة، وهو أدنى مستوى منذ أوائل عام 2015.

ارتفع إنتاج الأعمال في المقاطعة على خلفية ارتفاع الطلب والأسعار. في حين قادت منتجات الطاقة هذه الزيادة، كانت هناك مكاسب في معظم الصناعات بما في ذلك المنتجات الكيميائية والحراجة وتصنيع الأغذية والآلات. وارتفعت صادرات البضائع بأكثر من 60 في المائة حتى الآن هذا العام، بينما ارتفعت شحنات التصنيع بأكثر من 30 في المائة.

يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة الإيرادات والإنفاق في قطاع النفط والغاز. رفَع نشاط الحفر القوي إنتاج النفط الخام إلى 3,6 مليون برميل يوميًا حتى الآن هذا العام ومن المتوقع أن يصل إلى مستوى قياسي هذا العام. خارج نطاق قطاع النفط والغاز، تمضي الشركات في خطط الاستثمار، مدعومة بأرباح الشركات القوية.

من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4,9 في المائة في عام 2022. وهذا انخفاض طفيف عن توقعات الميزانية البالغة 5,4 في المائة، مما يعكس توقعات أقل لنمو الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار السكني نتيجة ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة. ومع ذلك، من المتوقع أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تمامًا من انكماش كوفيد-19 ويتجاوز ذروة 2014 لأول مرة هذا العام. يرتقب خبراء التوقعات في القطاع الخاص أن تكون ألبرتا من المقاطعات المحققة لأعلى نمو اقتصادي في البلاد هذا العام وفي عام 2023.

التصنيف: عام

حقائق سريعة

- من المتوقع أن يبلغ فائض 2022-23 13,2 مليار دولار، بزيادة 12,6 مليار دولار عما كان مقدرًا في ميزانية 2022.
- توقعات الإيرادات للفترة 2022-23 هي 75,9 مليار دولار، بزيادة 13,3 مليار دولار عما ورد في الميزانية.
- من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات 62,7 مليار دولار، بزيادة طفيفة عن الـ 62,1 مليار دولار المُقدرة بالميزانية.
- زادت خطة رأس المال في 2022-23 بمقدار 389 مليون دولار بسبب ترحيل الأموال غير المنفقة من السنة المالية الماضية وزيادة قدرها 78 مليون دولار لتوسيع الطرق السريعة.
- من المتوقع أن تبلغ الديون المدعومة من دافعي الضرائب 79,8 مليار دولار في 31 آذار/مارس 2022، وهو أقل بمقدار 10,4 مليار دولار مما هو متوقع في الميزانية.
- يُقدر صافي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 10,3 في المائة في نهاية السنة المالية.

معلومات ذات صلة

- المستجدات المالية والبيان الاقتصادي للربع الأول من 2022-23

الوسائط المتعددة

- شاهد المؤتمر الصحفي

التصنيف: عام